تصنيف أفعال الكلام في الخطاب الصحافي الجزائري المكتوب باللغة العربية

أ/عمر بلخير
جامعة تيزي وزو (الجزائر)
أ/ نوارة بوعياد
جامعة بجاية (الجزائر)

résume

Ce travail représente une étude que nous avons réalisée, et ayant pour objectif l'établissement d'un **niveau seuil** de la langue arabe, similaire au niveau seuil français, ou le threshold level Anglo-Saxon. Pour s'y prendre, nous nous sommes basés sur les résultats et les acquis de la théorie des actes du langage, telle que conçue par Austin et Searle. Nous avons, également exploré des aspects de cette théorie chez les grammairiens et rhétoriciens arabes anciens et modernes ; et ce afin de connaître la représentation des arabes concernant cette question. Concernant le corpus utilisé, nous nous sommes appuyés sur un corpus de quotidiens et hebdomadaires nationaux, ainsi des revues de renommée établie dans le champs intellectuel algérien, comme ETTABYINE de l'association ALDJAHIDHIYA, et ce durant la période de six mois.

تقديم

في إطار محاولتنا لوضع الأسس العلمية والمنهجية لرصد الأفعال الكلامية التي يؤديها المتخاطبون على اختلاف مواقفهم الكلامية، وذلك من أجل الوصول إلى تصنيف الأفعال الكلامية في أنماط أساسية تُمكننا من وضع الحد الأدنى للغة العربية يستجيب لاحتياجات متعلمي اللغة العربية، قمنا باستقراء المحاولات والنظريات اللسانية والفلسفية التي أخدت على عاتقها تصنيف الأفعال الكلامية، فتناولنا المحاولات الأوروبية التي طورها كل من أوستين وسيرل، ثم المحاولات العربية الحديثة للدكتور أحمد المتوكل، والعربية القديمة لعلماء البلاغة والأصول أمثال السكاكي وابن قتيبة وابن الكيسان.

يشير الباحث محمد الحلفاوي[i] في رسالة قدمها لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات بفرنسا إلى أن أهمية الفعل الكلامي تكمن في أنه يرتبط بعناصر ثلاثة وأساسية لدراسة اللغة هي: الوظيفة والشكل والتعاقدات الاجتماعية، وأحسن مثال على ذلك الفعل: "اقرأ" الذي أمر به الملك جبريل الرسول الكريم عليه السلام و هو في غار حراء، ويشكل هذا الفعل دعوة للمسلمين للقراءة بجميع معانيها والبحث والغوص في شتى أنواع العلوم والمعارف، وكان لهذا الفعل الكلامي الفضل في إخراج العرب من غياهب الجهل والظلام إلى أنوار العلم والمعرفة والحضارة، في الوقت الذي كانت فيه بقية الشعوب، خاصة الأوروبية منها، تسبح في ظلام دامس من الجهل فرضته عليها الكنيسة.

إن الفقه الإسلامي في ركنه الخاص بالمعاملات هو صياغة للأفعال الكلامية كما حددها أوستين، فيقول أحد الفقهاء المسلمين المحدثين، وهو السيد سابق عن أركان البيع، باعتبار هذا الأخير فعلا كلاميا: "وينعقد بالإيجاب –أي برضى الطرفين– والقبول، ويستثنى من ذلك الشيء الحقير فلا يلزم فيه إيجاب وقبول ... والعبرة في ذلك بالرضى في المبادلة والدلالة على الأخذ والإعطاء أو أي قرينة دالة على الرضى ومنبئة عن معنى التملك والتمليك كقول البائع : بعت أو أعطيت أو ملكت، أو هو لك، أو هات الثمن، وكقول المشتري : اشتريت أو أخذت أو قبلت أو رضيت أو خذ الثمن"[ii].

ثم يتعرض لصيغة البيع مع تحديد شروطها المتمثلة في الآتي :

1 – أن يتصل كل منهما بالآخر في المجلس دون أن يحدث بينهما فاصل مضر.

2 – أن يتوافق الإيجاب والقبول فيما يجب التراضي عليه من مبيع وثمن فلو اختلفا لا ينعقد البيع.

3 – أن يكون بلفظ الماضي مثل أن يقول البائع: "بعت" ويقول المشتري: "قبلت" أو بلفظ المضارع إن أريد به الحال مثل أبيع وأشتري مع إرادة الحال.

لقد أوردنا هذا المثل عن فعل البيع وبينا فيه الشروط التي يجب أن تتوفر ليتم هذا الفعل، وغياب هذه الشروط اللسانية والتداولية سيجعل فعل البيع ملغى.

الجميع يعرف أيضا الوضع الذي يؤول إليه وضع المرأة والرجل حينما يتلفظ هذا الأخير بصيغة فعل الطلاق.

ونشير أيضا إلى أن أفعال الكلام تشكل إحدى مكونات الملكة التبليغية الضرورية في تعليم اللغة، وقد تفطن الفرنسيون الذين أخذوا على عاتقهم تجديد طرق ومناهج تعليم اللغة الفرنسية الموجهة نحو تطوير الملكة التبليغية، لأهمية أفعال الكلام. وقد كان لذلك الأثر البالغ في وضع الحد الأدنى للغة الفرنسية **Un niveau seuil de la langue Française**

ولذلك اقتُرح الحد الأدنى بيداغوجية للغة ترتكز بصفة أساسية على المتعلم بإكسابه الملكة التبليغية، فاللغة مهارة أكثر منها اكتساب، فيشير سيرل[iii] في هذا المقام إلى أن الحديث باللغة هو تحقيق لأفعال كلامية كالإثبات والأمر والاستفهام والوعد...الخ، وأفعال أكثر تجريدا مثل الإحالة والإسناد؛ وتتحدد الأهداف التعليمية انطلاقا من حصر هذه الأفعال والمقامات التي ينجزها فيها المتكلم.

و يتوقف إنجاز الحد الأدنى على التطورات الجديدة للسانيات الحديث التي أعادت الاعتبار للمتكلم باعتبارها إياه المحور الرئيسي في الدراسة اللسانية، وقد ركزت على الفعل الفردي في استعمال اللغة وعلى نتائج ذلك الفعل، فبهذا الأسلوب تم إبراز قيمة الفعل الكلامي. و فيما يلي سنعرض للإطار النظري الذي بُني عليه الحد الأدنى للغات الأوروبية، وهو نفس الإطار الذي سنعتمده نحن لبناء مشروعنا المتمثل في وضع الحد الأدنى للغة العربية، ألا وهو تداولية الأفعال الكلامية.

القســـــم الأول: مفاهيم نظرية

✓ ما التداولية

إن أول من استعمل هذا المصطلح في اللغة العربية هو الأستاذ طه عبد الرحمن أستاذ بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بمدينة الرباط بالمملكة المغربية.

وتعتبر التداولية مجموعة من النظريات، نشأت متفاوتة من حيث المنطلقات، ومتفقة على أن اللغة هي نشاط يمارس ضمن سياق متعدد الأبعاد، نستطيع القول بأن التداولية نشأت كرد فعل للتوجهات البنيوية فيما أفرزته من تصورات صورية مبالغ فيها. نجد اللغوي يعتمد عند وصفه للظواهر اللغوية على التقابل المشهور الذي وضعه دي سوسير بين اللغة والكلام حيث أبعد الكلام- وهو الذي يمثل الاستعمال الحقيقي للغة- من دائرة اهتمام اللغويين واقتصرت الدراسة على بني اللغة ونظامها.

وانطلاقا من هذا، نجد تعريفات متعددة خاصة بالتداولية، منها:

ففي معجم اللسانيات وعلوم اللغة مثلا: " نجد أن التداولية هي جانب من جوانب اللغة يهتم بملامح استعمالها (نفسية المتكلمين، رد فعل المستمعين، الطابع الاجتماعي للخطاب، موضوع الخطاب...الخ) بمقابل الجانب التركيبي (الميزات الشكلية للأبنية اللغوية) والدلالي (العلاقة بين الوحدات اللسانية والعالم)، لكن بدراسة أوستين للأفعال الكلامية والإنشائية، اتسع مجال التداولية ليشمل أحكام الإثبات، والتلفظ، والخطاب، ليجمل قوانين الصدق والتحليل الحواري."[iv]

فالتداولية تشير إلى مكوّن من مكوّنات اللغة إلى جانب المكونين التركيبي والدلالي، فتندرج في المكوّن التركيبي العلاقات التي تربط الدوال اللغوية بعضها ببعض، في حين أن المكوّن الدلالي يصوّر العلاقات التي توصل هذه الدوال بالواقع وهو مرجع الدلالات (المعاني) اللغوية، أما المكوّن التداولي فتدرج فيه العلاقات التي تربط تلك الدوال بمستعمليها وبظروف استعمالها وأثار هذا الاستعمال على البنى اللغوية.

- يعرّف شارل موريس التداولية كالتالي : "التداولية جزء من السيميائية يعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات[v]، أي تحديد المحيط (الظروف) التي يتم فيها إنتاج الملفوظ، ويتمثل هذا المحيط في المتكلم والمتلقي والوضعية التبليغية.
- أما عند فلاسفة أكسفورد،* فنجد أن التداولية : "هي دراسة أفعال الكلام"، وهو المفهوم الشائع والموجود (أو المعمول به) في معظم المراجع التي صدرت في الآونة الأخيرة[2]
- فآن ماري ديلر وفرنسوا ريكاناتي يعرفانها كالآتي: "التداولية هي استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية"[4]، فهي تهتم ببعض الأشكال اللسانية، التي لا يتحدد معناها، إلا من خلال استعمالها .
- يقول موشلر إن التداولية تهتم باللغة عند استعمالها أي بالاستعمال اللغوي.

- ويرى منقونو أن مفهوم التداولية يحيل في نفس الوقت إلى فرع من فروع الدراسة اللسانية، وإلى تصوّر معيّن للّغة نفسها وللتبليغ اللغوي يناقض تماما التصوّر البنوي، حيث أن التوجّه التداولي يخترق كلّ العلوم الإنسانية فلا يمثل نظرية بعينها بقدر ما يمثل نقطة لقاء لمجموعة من التيارات تشترك في بعض الأفكار الأساسية والرئيسية.[ix]
- أما إيلوار فيشير إلى أن التداولية إطار معرفي يجمع مجموعة من المقاربات تشترك عند معالجتها للقضايا اللغوية في الاهتمام بثلاثة معطيات لها دور فعال في توجيه التبادل الكلامي وهي :

1- المتكلمون (المخاطِب والمخاطَب).

2- السياق (الحال / المقام).

3- الاستعمالات العادية للكلام أي الاستعمال العفوي للكلام.[x]

بالنسبة لوظيفة التداولية، حسب أوركيوني[xi] فهي تكمن في استخلاص العمليات التي تمكن الكلام من التجذر في إطاره الذي تشكله الثلاثية التالية: المرسل (المخاطِب) والمتلقي (المخاطَب) والوضعية التبليغية، فهذه الثلاثية نجدها في الخطاب التعليمي الجامعي تتمثل في: الأستاذ (المخاطِب أو المتكلم) والطلبة (المخاطَب أو المتلقي) والدرس الجامعي (الوضعية التبليغية). وسنقوم بتحديد طبيعة العمليات التي تتم في إطار الثلاثية السابقة الذكر، فيما سيأتي.

✓ أقسام التداولية

تنقسم التداولية إلى عدة نظريات تتفق في عنصر السياق وتختلف في طريقة التعبير عنه، إذ يمكننا تحديدها بصفة عامة في ما يلي :

- نظرية التلفظ
- نظرية أفعال الكلام
- الخطاب وقوانينه.

1 – تداولية أفعال الكلام

سنتعرض إلى نمط من التداولية، أطلق عليه اسم: "تداولية أفعال الكلام"، والمؤسس هذه النظرية هو الفيلسوف الإنجليزي أوستين" الذي يرى أن وظيفة اللغة الأساسية ليست إيصال المعلومات والتعبير عن الأفكار، بقدر هي مؤسسة تتكفل

بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية، فحينما يقول القاضي : "فتحت الجلسة" يكون قد أنجز فعلا اجتماعيا وهو فتح الجلسة.

تقول أوركيوني: إن الكلام هو بدون شك تبادل للمعلومات، ولكنه أيضا تحقيق لأفعال مسيّرة وفق مجموعة من القواعد (بعضها كلية حسب هابرماس) من شأنها تغيير وضعية المتلقي وتغيير منظومة معتقداته و/أو وضعه السلوكي، وينجرّ عن ذلك أن فهم قول معين يعني التعريف بمحتواه الإخباري وتوجهه التداولي، أي قيمته وقوته الكلامية ".[xii]

وينطلق أوستين في نظريته من انتقاد الرأي القائل بوجود أقوال صحيحة نحويا ولكنها تفتقد إلى دلالات منطقية، فيعتقد الفلاسفة منذ زمن بعيد أن دور الإثبات ما هو سوى وصف لحال الأشياء، وأن إثبات شيء معين لا يمكن له أن يخرج عن إطار الخطأ والصواب. ويصرح انطلاقا من ذلك أنه إذا كانت كل الأقوال التي "لا تحتوي على معنى" هي التي لا تخضع لمعيار الصواب والخطأ، فما بال تلك الدالة على الاستفهام والأمر والنهي ... فأين يمكن تصنيفها؟"

فتوجد مجموعة من الأقوال ظاهرها إثبات، وهي في نظر أولئك الفلاسفة يمكن أن تخضع لمعيار الخطأ والصواب، ولكن مضمونها يعكس غير ذلك، مثل بلك المستعملة في المناسبات الدينية والاجتماعية أو في تقويم السلوك. "فيرى أوستين أنه يوجد عدد كبير من العبارات اللغوية لا تستعمل فقط لوصف الواقع، إن تحليل هذه العبارات انحرف منذ البداية بسبب تأثير النمط التمثيلي والوهم الوصفي" .[xiii]

إن هذه العبارات تحقق أفعالا بمجرد النطق بها، فعندما نقول : أهنئك، نكون في موضع تعليق عن فعل هو بصدد الحدوث في الواقع، ويتمثل في إحساسي بالعجب والفرح أمام فعل متحقق وناجح، فعندما نقول لشخص: أُعجبنا بما فعلت، نكون قد هنأناه بطريقة غير مباشرة .

وقد ميز أوستين بين نوعين من الأقوال :

يتمثل النوع الأول في تلك الأقوال التي تصف حالا معينا لشيء أو شخص... ويسميها : "الأقوال التقريرية"، وقد سماها العرب بالأساليب الخبرية، وهي "أن الكلام إن احتمل الصدق والكذب لذاته بحيث يصح أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب، سمي كلاما خبريا، والمراد بالصادق ما طابقت نسبة الكلام فيه الواقع، وبالكاذب ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الواقع " .[xiv]

أما النوع الثاني من الأقوال فهي لا تصف ولا تخبر ولا تمثل ولا هي خاضعة لمعيار التصويب، إن ميزتها الأساسية تكمن في أن التلفظ بها يساوي تحقيق فعل في الواقع، ويسميها أوستين: الأقوال الإنشائية، كأن تقول:

1 – أعلن الجلسة مفتوحة .

2 – أتحداك على صعود الجبل .

3 – آمرك بفتح الباب .

لابد أن تتوفر في هذه الأقوال مجموعة من الشروط، فقول القاضي "أعلن الجلسة مفتوحة" ينتج عنه فعل الافتتاح، وهو الوحيد الذي له الحق في ذلك.

والمثال 2 يمثل فعل التحدي، وللتحدي شروط، أهمها القدرة على القيام به.

أما المثال 3 فيمثل الأمر، وليتحقق الأمر لا بدّ أن يوجد آمر ومأمور ونسق قانوني يسمح بتحقيق الأمر.

هذه الشروط يسميها الفلاسفة مدرسة أكسفورد بالقواعد التأسيسية التي سيأتي الحديث عنها لاحقا.

إن أفعال الكلام حين إصدارها تنجز وضعيات جديدة، فقد انجرّ عن التلفظ بالمثال1، افتتاح الجلسة بعدما كانت مرفوعة.

وبالتالي فإن الحقيقة الوحيدة التي تسند إليها أفعال الكلام هي الإنجاز[xv] وهذا الوضع يطابق وضع الفلسفة، إذ أن هدفها ليس وصف الأشياء وملاحظتها وتمثيلها بقدر ما هو تحقيق وضع جديد بأفكار جديدة؛ والملاحظ أن النظرة القديمة للغة لا تميز بين هذين القولين :

1 – أمشي.

2 – أقسم.

فهما، وإن كانا متشابهين نحويا، إلا أن القول 2 مغاير تماما من حيث الدلالة لـ 1. فلا يختلف اثنان في أن أمشي هو كلام خبري يصف حالا معينة يتصف بها المتكلم، أما أقسم فهو كلام إنشائي، ينجر عن التلفظ به تحقيق فعل القسم.

فيميز أوستين بين نوعين من الأقوال الإنشائية، هناك أقوال صريحة تكون فيها بنية القول اللغوية شاملة للعناصر الدالة على الإنشاء، وتسمى: الأقوال الإنشائية الصريحة، وهي تتحقق بإسناد الفعل الدال على الزمن الحاضر إلى ضمير المتكلم المفرد.

أما الأقوال غير المباشرة فتعرف بكونها غير صريحة ولا مباشرة، وتحقيق هذه الأفعال يتوقف على عوامل معينة من السياق اللغوي والحال أو وضعية التبليغ، يسميها أوستين الأفعال الإنشائية الأولية للفعل الإنشائي الصريح. إن الفعل الأولي ل:آمرك بغلق الباب، هو اغلق الباب وأحذّرك من مخاطر الطريق، هو احذر مخاطر الطريق والصيغة اللغوية الدالة على هذه الأفعال هي صيغة الأمر.

وقد ميز أوستين فيما بعد بين ثلاثة أفعال[xvi].

1 – **الفعل التلفظي:** وهو نفسه الذي يعني النشاط اللغوي الصرف، ويدل على إنتاج قول ذي دلالة تخضع للتركيب.

2 – **الفعل الإنجازي:** والذي يدل على عمل، أي العمل الذي ينم عن الحديث والذي يمارس قوة على المتخاطبين.

3 – **الفعل التأثيري:** ويدل على الحديث بوصفه قادرا على إحداث آثار ثانوية مترتبة على الفعل الإنشائي، ولكل كلام أثر يمتد بحيث يتجاوز اللحظة التي قيل فيها.

ويمكننا تلخيص ذلك بتحليل هذا القول: إن لم تتعلم سأهجرك.

إن فعل الكلام إنما هو إنتاج هذه الجملة في حد ذاته، أما الفعل الإنشائي فيتمثل في التهديد أو التحذير، في حين أن الفعل التأثيري يتعلق في هذه الحال، باستثارة الخوف أو العدوانية أو التصميم على التعلم ...(وهو نتيجة للفعل الانشائي).

ويشترط أوستين في تحقيق الفعل الإنشائي عامل القصد: والمقصود بذلك هو أن الفعل الإنشائي الذي يصدر عن شخص، يرفض، في قرارة نفسه، دلالته، يعتبر فعلا غير متحقق، فإذا قال شخص معزيا شخصا آخر: إنا لله وإنا إليه راجعون وهو لا يشعر بأي أسف نحو ذلك الشخص، فلا نقول إن فعل التعزية قد تحقق، لأن المتكلم قد يقصد أشياء أخرى وراء تلفظه بصيغة التعزية.

- **تصنيف أوستين**

قسم أوستين أفعال الكلام من حيث دلالاتها إلى مجموعات وظيفية، لأنها كثيرة ويستحيل حصرها، بل إن إحصاءها العددي لن يفيد شيئا في فهم وظائفها في الحديث، وهو تقسيم غير مستفيض باعتراف أوستين ذاته.

1- الأفعال الدالة على الحُكم :**actes verdictifs**

وهي الأفعال التي تبت في بعض القضايا التي تتمركز في سلطة معترف بها رسميا أو سلطة أخلاقية، ولا يُشترط أن تكون دائما إلزامية، فهي قد تدل على التقييم أو التقويم أو الملاحظة، وتشمل على سبيل المثال أفعال: التبرئة، الحكم، التقدير، التحليل، إصدار مرسوم... وقد شبه أوستين فعل الحكم بالفعل القانوني المختلف عن الفعل التشريعي والتنفيذي الذي يدخل ضمن مجموعة أفعال الممارسة.

2- أفعال الممارسة :**actes exercitifs**

هي الأفعال التي تجلي ممارسة الحق، ولها القوة في فرض واقع جديد مثل: الانتخاب، التعيين(الرسمي)، الاستشارة الترشيح... وهو تحكيم أكثر منه تقدير وقرار أكثر منه حُكم.

3 - أفعال الوعد: **actes promessifs**

هي أفعال الكلام التي تؤسس لدى المتكلم إلزامية القيام بعمل ما معترف به من قبل المخاطب. إن المتكلم بتفوهه بكلام يؤسس به وجوب القيام بمحتوى قوله، ويحمل المخاطب على الاعتراف بهذه الإلزامية، مثال ذلك : القسم، الرهان، التعهد، الضمان ...

4 - أفعال السلوك :**actes comportatifs**

وهي تشكل مجموعة متباينة ترتبط بالسلوك الاجتماعي للمتكلم، وهي التي تحمل المتكلم على اتخاذ الموقف المنصوص عليه في القول إزاء المخاطب مثل: الاعتذار، التهنئة، التعزية، الشكر...

5 - أفعال العرض :**actes expositifs**

هي أفعال تدخل في علاقة مع ما يقوله المتكلم عند الحديث عن طريق الحجاج، مثل: الإثبات والتأكيد والنفي والوصف والتعريف والتأويل والشرح والتوضيح...

ويشير أوستين إلى أن هذه المجموعات كلها متداخلة، إذ يتدخل السياق أحيانا ليجعل من فعل الحكم فعل ممارسة أو العكس، وهذا يصح بالنسبة لكل المجموعات. والملاحظ أيضا أن هذا التقسيم لم يحظ بالإجماع، فسيرل لم يقتنع بهذا التصنيف نظرا للغموض الذي وقع فيه أوستين لأنه لم يحدد معالم كل مجموعة؛ فما أخذ على تصنيف أوستين أنه يفتقر إلى أسس ثابتة وواضحة، ما عدا المجموعة الخامسة التي استعمل فيها أوستين مفهوم الغاية الكلامية كقاعدة لتحديدها، حيث يقول :"إن أفعال الممارسة

تبدو محددة على الأقل بمفهوم ممارسة السلطة... وأفعال السلوك تحديدها غير كاف، كما ذكَّر بذلك أوستين، فهي تعود إلى ما هو قبيح أو جيد بالنسبة للمتكلم والمستمع ليس إلا."[xvii]

ونتيجة لذلك اقترح "سيرل" تقسيما آخر يتمثّل في الآتي:

- **تصنيف سيرل**

1- أفعال الإثبات :**actes assertifs** غايتها الكلامية تكمن في جعل المتكلم مسؤولا عن وجود وضع للأشياء ويشمل : التأكيد، التحديد، الوصف ...

2- أفعال التوجيه :**actes directifs** وغايتها حمل الشخص على القيام بفعل معين وتشمل الأمر، النهي، الطلب ...

3- أفعال الوعد :**actes promessifs** وغايتها إلزام المتكلم بالقيام بشيء (وهو لا يختلف عن تعريف أوستين له، باعتراف سيرل نفسه).

4- الأفعال التعبيرية :**actes expressifs** وتتمثل في التعبير عن حالة نفسية مثل : الاعتذار و السرور...

5- الإعلانات: **actes déclaratifs** غايتها إحداث تغيير عن طريق الإعلان وتشمل الأفعال الدالة على ذلك: الإعلام والإخبار والإعلان...

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم يتوقف على مجموعة من التباينات في الخصائص:

1 - التباين في غاية الفعل الكلامي: الغاية من الأمر هو حمل الآخر على الإذعان.

2 - التباين في مطابقة العالم للأشياء.

3 - التباين في الحالة النفسية المعبر عنها: إن من يقسم يكون إحساسه مطابقا لذلك.

بالنسبة لأفعال الإثبات، فإن المطابقة موجودة وقد ذكرنا الهدف، أما الحالة النفسية فهي الاعتقاد.

في حين أن في أفعال التوجيه، المطابقة موجودة، والحالة النفسية هي القصد.

أفعال الوعد: المطابقة موجودة، والحالة النفسية هي نفسها المعبر عنها في الغاية الكلامية.

أما الإعلانات: فمطابقة العالم للكلمات تتحقق من الاتجاهين بمجرد تحقيق الفعل، الحالة النفسية لا وجود لها بسبب العوامل المؤسساتية التي تميز هذه الأفعال.

يلخّص سيرل المقصود بمفهوم مطابقة الكلمات للعالم أو العالم للكلمات في الآتي: "لنتصور أن رجلا ذهب إلى السوق وفي يده قائمة الحاجيات التي أعدتها له زوجته، فأثناء عملية اقتناء تلك الحاجيات، تبعه حارس يكتب كل ما اشتراه خارج السوق، لدى كل رجل قائمة المشتريات... فقائمة المشتري الهدف منها هو جعل العالم مطابقا للكلمات... وفي حال الحارس: أن تكون الكلمات مطابقة للعالم (المشتريات)."[xviii]

ونجد ضمن التباينات الأخرى: التباين في قوة وشدة عرض الغاية الكلامية، فهناك فرق في أن أقول:

1 – أنا جائع

2 – إني جائع

يقول ابن خلدون: "...وكذا تأكيد الإسناد على الجملة، كقولهم: زيد قائم، وإن زيدا لقائم، متغايرة في الدلالة وإن استوت عن طريق الإعراب."[xix]

وهناك التباين بين وضع المتكلم والمستمع باعتبارهما يحددان القوة الكلامية للحديث، ويتجلى ذلك في الوضعيات التي يكون فيها المتكلم في مرتبة أعلى من مرتبة المستمع (اجتماعية، عسكرية، إدارية...)

وهناك التباين في الفائدة التي يجنيها المتكلم والمستمع من الكلام.

ملاحظة

نشير في الأخير إلى أن تصنيف سيرل لم ينج من الانتقادات، أهمها تلك التي وجهها وندرلايش وريكاناتي، يرى هذان الأخيران أن التقسيمين غير مقنعين وأن أفعال الوعد مثلا لا تشكل نمطا كليا لأفعال الكلام، إنما يتعين اعتبارها مجرد استجابات لأفعال التوجيه. فسيرل يعتبر أن الاستفهام مثلا هو جزء من أفعال التوجيه، في حين أن الاستفهام من الناحية النحوية نجده معلما أو موسوما، فإنه لا بد أن يشكل بذاته فعلا كلاميا مستقلا.

أضف إلى ذلك أنه لا مكان في تقسيم سيرل للتحذيرات والاقتراحات ولا حتى للنداء والتضرع والدعاء، لذلك ولتقديم بديل لهذا التصنيف، اقترح وندرليش شروطا أخرى تؤسس تصنيفا جديدا وهي أربعة :

1 – اعتماد العلامات اللغوية لأفعال الكلام: مثل أدوات الاستفهام وصيغ الأمر.

2 – اعتماد المحتوى والغاية الكلامية.

3 – اعتماد وظائف الأفعال في الكلام.

4 – اعتماد مصدر الأفعال، كأن تكون الأفعال أفعالا كلاميّة وطبيعية واجتماعية...

أما التصنيف الذي اقترحه ريكاناتي فنلخصه بالآتي:

هناك أفعال كلامية ممثلة أساسا وأخرى غير ممثلة؛ الأولى تتمثل في التعبير عن سلوك اجتماعي تجاه المستمع، فتنقسم إلى أفعال متحققة أو إنشائية وأخرى تقريرية.

والفعل الإنشائي ينقسم بدوره إلى فعل الوعد وفعل الإعلان وفعل الأمر.

1-3- بين الفعل الإنشائي والفعل الكلامي

نسعى فيما يلي إلى التمييز المنهجي بين مصطلحين يعتقد الكثير من المختصين أنهما يحملان نفس المضمون، وأن استعمال أحدهما يغني عن استعمال الآخر، لأن أوستين لم يركز على تحديد هذين المصطلحين، لذلك استُعملا دون تمييز رغم كونهما مختلفين.

إن الفعل الإنشائي يتميز بكون مرجعيته ودلالته تظهران في الفعل الذي يشكل تأديته، عندما يأتي على صيغة المتكلم المفرد في الزمن الحاضر مثل: "أعدك"، لا يعني فقط كوني قمت بالوعد، ولكنني حققت فعلا وهو فعل الوعد، إن قولنا لأحدهم: "تهنئك" : يجعلنا نقوم بفعل التهنئة، ولكن عندما نقول "أشتمك"، فإن الكلام هنا ليس إنشائيا، إن هذا الكلام تعود مرجعيته إلى فعل الشتم ولكن ذلك لا يساعد على تحقيق هذا الفعل.

إن الاختلاف الأول الذي أشار إليه فرانسوا فلاهو[xx]، هو أن الفعل الكلامي يتميز عن الفعل الإنشائي من ناحية البنية اللغوية، وبما أن الفعل الإنشائي يتحقق بصيغة المفرد المتكلم في زمن الحاضر، فإن الفعل الكلامي لا يشترط ذلك، إذ بإمكانه أن يتحقق بكلمة: مثل "شكرا" للدلالة على فعل الشكر، بدل قول: "أشكرك". أو "تعال" بدل قول "آمرك بأن تأتيني"، أو "أترجاك بأن تأتيني"، وعلامة الفعل الكلامي، غالبا، هي صيغة الأمر، والأمر قد يتحقق بوسائل أخرى غير لغوية مثل الإشارة والحركة...

وتجدر الإشارة إلى أن أوستين في مرحلة لاحقة من دراسته كان قد تخلى عن الثنائية: الإنشائي/التقريري، إذ يقر بعدم وجود الكلام التقريري، إذ أن الأقوال كلها أفعال كلامية، إنما الاختلاف يكمن في صياغتها، فقد يكون الفعل مباشرا أو غير مباشر، فيقول فلاهو إن الكلام الإنشائي يشكل صنفا من أصناف الكلام، فيعرف دلاليا عن طريق الصيغ اللغوية، وهو ليس بالضرورة فعلا كلاميا: " إن هو إلا وسيلة لتحقيق

الفعل ذاته، وهو وسيلة وضعتها اللغة ليتم التعبير عن البعد الحقيقي لذلك الفعل، وليكون تحقيقه ممكنا "[xxi].

وهذا يجرنا إلى تمييز آخر بين الفعل الكلامي الصريح والفعل الكلامي الضمني: إن الفعل الكلامي الذي يتحقق دون اللجوء إلى صيغة فعل الإنشاء ليس بالضرورة فعلا صريحا، وهذا ما يظهر مثلا عندما أشتم شخصا بقولي: "أيها الأبله".

إن الكلام الإنشائي يأتي عموما مقترنا بمفعول به يدل على الشخص الذي يقع عليه الفعل، وإن مرجع المتكلم لا يظهر غالبا في الفعل الكلامي.

ولا ننسى أن التصريح بالشتم يخفي في باطنه أن المتكلم هو الذي يتحمل مسؤولية ذلك، فالدلالة الضمنية للقول: "يا أبله" هي : "أنا أتهمك بالبلاهة، ولكن ذلك لا يعني أنك تتصف بها"، إن للسياق دور في التحديد الدقيق للدلالات.

2 – أفعال الكلام غير المباشرة

يعد سيرل من الأوائل الذين تناولوا بالدراسة تلك الأقوال التي لا تدل صيغتها الظاهرة على ما تدل عليه، فقد لاحظ أن التأويل الكافي لجمل اللغات الطبيعية يصبح متعذرا إذا اكتفينا بما تحتويه الصيغة من معلومات، وأبرز مثال على ذلك المثال المشهور: "هل يمكنك أن تناولني الملح؟" التي ظاهرها استفهام ولكن دلالتها لا تشير البتة إلى الاستفهام إنما إلى الطلب.

يقول سيرل: "وهناك حالات يستطيع فيها المتكلم من أن يقول جملة ويريد بها معناها الظاهر، ويدل ذلك على مقولة ذات محتوى إسنادي مغاير مثلا: يمكن للمتكلم أن يتلفظ بجملة: هل بإمكانك أن تناولني الملح؟ دلالتها ليست استفهاما، بل طلب بتقديم الملح[xxii].

وانطلاقا من هذه الإشكالية، نطرح على أنفسنا السؤال الآتي : كيف للمتكلم أن يقول شيئا يصوغه في عبارة خاصة وهو يقصد به شيئا آخر؟ وكيف للمستمع أن يفهم ما لم يصرح به المتكلم؟ بمعنى: كيف يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المراد أو المستلزم خطابيا؟ وكيف يمكن ضبط ومعرفة المعنى الذي تخرج إليه صيغة معينة من الصيغ الجملية كالاستفهام والنداء والأمر والطلب.

ولكي نكون أكثر دقة، نقول انطلاقا من المثال السابق : هل بإمكانك أن تناولني الملح؟ لماذا الانتقال من الاستفهام إلى الالتماس بالضبط دون غيره من أفعال الكلام الأخرى .

لاحظ سيرل أنّ مثل هذه الأساليب أضحت أعرافا أو طقوسا في لغات وثقافات عديدة، وقد حاول تفسير ذلك انطلاقا من دراسة أفعال الكلام والمعلومات المشتركة بين المتكلم والمستمع وأخيرا قدرة المستمع على القيام باستنتاجات:

س : لنذهب معا إلى المسرح.

ع : يجب أن أراجع لامتحان الغد.

القول (س) يشكل دعوة للذهاب إلى المسرح، وهو يماثل أقوالا مثل:

"لنشاهد التلفاز".

أو

"لنقرأ معا الكتاب"

من المنطقي أن يكون رد (ع) سلبيا للدعوة انطلاقا من السياق الذي أوردنا فيه ذلك المثال لأنه إذا نظرنا إلى (ع) من حيث المعنى فهو مجرد إثبات، ومقولات مثل هذه لا يمكن لها أن تشكل ردا سلبيا على الدعوة، مثلما هو الحال إذا قال :

"يجب أن أرتدي ثيابي" .

أو

"يجب أن أنظف حذائي"

لا يشكل القولان ردا سلبيا على الدعوة السابقة.

والسؤال المطروح هو كيف تمكّن (س) من فهم رد (ع) على أنه رفض للدعوة، أو بطريقة عكسية كيف تمكن (ع) من إفهام (س) رفضه للدعوة؟

يسمي سيرل رفض (ع) لدعوة (س) بالفعل الكلامي الأولي، ولكن رفض (ع) جاء بفعل كلامي ثانوي متمثل في ادعائه بأنه يراجع للامتحان، وبالتالي فإن الفعل الثانوي يحمل دلالة جانبية، أمّا دلالة الفعل الأولي فهي غير جانبيّة، وهذا ما يدعونا إلى طرح الإشكالية ثانية: كيف يمكن الانتقال من فهم الفعل الكلامي الثانوي الجانبي إلى فهم الفعل الكلامي الأولي غير الجانبي؟

للإجابة عن هذا التساؤل، يحلل سيرل[xxiii] ما جرى بين (س) و (ع) سابقا، إلى عشر مراحل، وهي بمثابة نسق من القواعد الاستدلالية لوصف قدرة المخاطب على استنتاج وإدراك الفعل غير المباشر المنجز في مقام معين.

1 – تقديم الدعوة لـ (ع) إجابة هذا الأخير بأنه يراجع لامتحان الغد.

2– أعتقد أن (س) متعاون في المحادثة، وملاحظته تبدو في محلها (قوانين الخطاب).

3– الإجابة قد تكون بالإيجاب أو الرفض أو بدعوة أخرى أو مخالفة أو بمواصلة الحديث... (نظرية أفعال الكلام).

4– ولكن قوله لا يشكل أي شيء مما ذُكر، فإجابته إذن في غير محلها.

5– من المحتمل إذن أنه يرغب في قول أكثر مما صرح به، إن غايته الأولية في الكلام تخالف غايته الثانوية.

يشير سيرل أنه في هذه المرحلة التي يعتبرها أخطر المراحل لا يملك المستمع أية وسيلة لفهم أفعال الكلام غير المباشرة، إذا انعدمت لديه استراتيجية استنتاجية تمكنه من اكتشاف الحالة التي تباين فيها الحالة الأولية للكلام الغاية الثانوية .

6– أعلم مسبقا أن التحضير للامتحان يدوم أكثر من أمسية، والذهاب إلى المسرح يدوم تقريبا نفس هذه المدة (معلومات خلفية).

7– لا يمكنه بطبيعة الحال الذهاب إلى المسرح والتحضير للامتحان في أمسية واحدة.

8– أحد الشروط الأولية لقبول أية دعوة، هو القدرة على إنجاز ذلك الفعل في ظل شرط المحتوى الإسنادي (نظرية أفعال الكلام).

9– لذا فإنني أعلم أنه قال شيئا، وهذا يستلزم احتمال أن يرفض دعوتي.

10– غايته الأولية هي رفض دعوتي.

انطلاقا مما سبق يكون سيرل قد وضع تفسيرا شموليا للأفعال الكلامية غير المباشرة ولآليات تأويلها، فهناك عوامل كثيرة هي بمثابة المحفزات لـ "اللامباشرة" ، أهمها حسب سيرل الأدب والاحترام.[xxiv]

3- لمحة حول دراسة العرب لأفعال الكلام المباشرة

لن نسعى في هذا الإطار إلى وضع أسس النظرية العربية في تحليل والخطاب وتقسيمه* بل سيكون هذا المبحث عبارة عن إلقاء ضوء على بعض النقاط التي توصّلت إليها النظرية العربية في تحليل الخطاب في ظل السياق وفي تصنيف الأفعال الكلامية**.

إن العلم الذي تخصص فيه علماء العربية في تحليل الخطاب انطلاقا من علاقته بالسياق هو علم المعاني، الذي يقول فيه ابن خلدون :" هذا العلم الحادث في الملة بعد علم العربية واللغة، وهو من العلوم اللسانية لأنه متعلق بالألفاظ وما تفيده، ويقصد الدلالة عليه من المعاني (...) ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل، وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم، فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه، وإذا لم يشتمل عليه منها فليس من جنس كلام العرب، فإن كلامه واسع، ولكل مقام عندهم مقال يختصّ يه بعد كمال الإعراب والإبانة."[xxv]

إن الإفادة في كلام العرب تكمن في النظر أساسا في أحوال المتخاطبين أثناء الحديث ضمن حال الخطاب، وجاء بالتالي لكل مقام عندهم مقال. ويقول السكّاكي مؤكدا ذلك: "اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره."[xxvi]

وقد قسم العرب الكلام إلى: كلام خبري وكلام إنشائي، وجاء هذا التقسيم مراعيا لما سبق ذكره، فيقول ابن خلدون في الكلام الخبري ما يلي: "ألا ترى أن قولهم (زيد جاءني) مغاير لقولهم (جاءني زيد) من قبل أن المتقدم منها هو الأهم عند المتكلم، فمن قال: جاءني زيد، أفد أن اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه، ومن قال (زيد جاءني) أفاد أن اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند، وكذا التعبير عن أجزاء الجملة بما يناسب المقام، من موصول أو مبهم أو معرفة، وكذا تأكيد الإسناد على الجملة، كقولهم: زيد قائم وإن زيدا قائم وإن زيدا لقائم، متغايرة كلها في الدلالة، وإن استوت عن طريق الإعراب".[xxvii]

إن ما عرضه ابن خلدون من قضايا في هذه المقولة ترتبط بما لخطاب المتكلمين من علاقة بحال الخطاب والمقام، وإن استعمال تركيب بدل تركيب آخر لا

يعود إلى اعتبارات نحوية، كما يعتقد البعض بل إنّ الكلام في مجمله تتحكم فيه عناصر التداولية كما أشرنا إليها في الفصول السابقة. إن الخطاب هو مراعاة للخلفيات المشتركة بين المتخاطبين ودور قوانين الخطاب في ذلك لا يمكن استبعاده، أضف إليه دَور عناصر السياق المشتركة بينهم، وإلا كيف نفسّر اختلاف الأقوال الثلاثة الآتية : "زيد قائم"، "إن زيدا قائم"، "إن زيدا لقائم"، في تأديته المعاني مع كونها لا تختلف في التركيب البنوي.

وما يؤكد أكثر علاقة الخطاب بالسياق إيراد ابن خلدون لعناصر لغوية لا يمكن معرفة دلالاتها ومرجعياتها إلا بالرجوع إلى حال الخطاب الذي قيلت فيها، وقد أكد ابن خلدون أنه أيّا كانت المعلومات المفهومية التي يحتويها الخطاب، فإنه يتضمن سلسلة كاملة من العناصر تشير إلى درجة حضور المتكلم والصورة التي يكونها عن المخاطب: "...فإن الأول عن التأكيد، إنما يفيد الخالي الذهن، والثاني المؤكد بـ"إن" يفيد المتردد، والثالث يفيد المنكر "[xxviii].

انطلاقا من هذه المقولة، يتوقف تحديد الدلالات على ما يوفره لنا السياق (أو القرينة حسب تحديد القدماء)، ويشير عبد الرحمن الحاج صالح[xxix] إلى وجود نوعين من القرائن:

1- الحال، وهو يمثل وضعية أحد المتخاطبين أو كليهما أثناء الخطاب من جهة، أو الغرض التبليغي من جهة أخرى. يمكن لهذه الوضعية أن تدرك أثناء الفعل الخطابي مباشرة، أو من المعارف المسبقة للمتخاطبين.

2- ما جرى من تقدم الذكر من الأقوال.

وتؤثر هذه القرائن بصفة فاعلة في تحقيق فعل الحديث وفي إنتاجه (الحديث ذاته)، ولكي يكون هذا الأخير مقبولا ومستقيما لا بد أن يصدر حسب ما يقتضيه الحال (إخراج الكلام حسب ما يقتضيه الحال).

فهذا يؤكّد من جهة أهمية الإخبار في العملية التواصلية وأن الفعل الكلامي يؤسس بمجرد إصداره علاقة خاصة بين المتخاطبين من جهة أخرى .

إنّ التخاطب يتأسس على تأدية المتخاطبين لأفعال الكلام، لذلك أحاط العرب بظاهرة الأغراض أو الأساليب الإنشائية إحاطة شاملة ونظامية، حيث يرى البلاغيون أن ثنائية الخبر والإنشاء هي الأصل في اللغة، أمّا ما يتفرع عنها من أساليب قد تبدو

خبرية ولكنها إنشائية في المضمون فهي فروع، مثل : "رحمك الله" التي تقال لشخص عطس، والتي تبدو إخبارا، ولكنها تعني الدعاء : أدعو الله أن يرحمك .

يلاحظ أحمد المتوكل أن هناك اتجاهين في دراسة أفعال الكلام المباشرة:[xxx]

-هناك الاتجاه النحوي الذي ينظر في عبارات الاستفهام والأمر وغيرها على أنها بنى، وهم بالتالي يفصلونها عن وظائفها التداولية. ويمثل هذا الاتجاه "الصوري" النحاة.

- هناك الاتجاه "التداولي" الذي تتجلى معالمه في كتب البلاغة والأصول، وأفعال الكلام عند هؤلاء هي أفعال حقيقية تحققها الذات المخاطبة في مقامات بارزة .

يقول ابن الأثير في هذا الموضوع: "إن البلاغي والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي وتلك دلالة عامة، وصاحب البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة وهي دلالة خاصة والمراد بها أو تكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب، ألا ترى أن النحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، وضع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة"[xxxi].

فدراسة أفعال الكلام عند البلاغيين تختلف عن مثيلتها عند النحاة .

وينطلق النحاة من البنى للوصول إلى الدلالات المتضمنة فيها، أما البلاغيون فهم يدرسون دلالات تلك الأشكال باعتبارها أفعال كلام ذو وجود مستقل من الأشكال ذاتها التي ترد فيها، وفي فترة لاحقة ينظرون في الآليات التي ترتبط فيها الدلالات بالبنى.

والملاحظ أن بعضهم ذهب إلى تقسيم تلك الدلالات أو أفعال الكلام وتجميعها (أفعال الكلام) انطلاقا من :

1-الغرض الذي يرمي المتكلم إلى بلوغه (حمل الشخص على القيام بفعل معين) وهو ما يطابق مفهوم أوستين وسيرل للغرض الكلامي.

2 - مختلف العلاقات التي تربط الواقع بالتمثيلات الذهنية للمتكلم.

3 - وضعية المتكلم بالنسبة للمخاطَب.

والمنطلق الثاني هو الذي يعتمده البلاغيون أكثر.

وانطلاقا من ذلك، تعرفنا على تقسيمات كثيرة[xxxii] لعدد من البلاغيين وعلماء العربية القدماء، ونذكر على سبيل المثال ابن الكيسان الذي صنف الكلام إلى أربعة

أصناف (أو جمل مفيدة): الإثبات (الخبر)، الاستخبار (الاستفهام والنداء والدعاء والطلب الذي يشمل: الأمر والنهي) .

أما ابن قتيبة فقد صنف الأنماط، في إسناده أنماط التعبير إلى الفلاسفة، إلى: الأمر والاستفهام والإثبات والرغبة.

وصل أحمد المتوكل في دراسته لمختلف الشروط المعتمدة في مختلف التقسيمات، إلى وضع تقسيم، يتلخص في أن الكلام يمكن أن يختصر في أسلوبي: الطلب وغير الطلب، ويشمل الطلب : الاستفهام والتمني والنداء والطلب بنوعيه: الإيجابي والسلبي.

ويقول السكاكي: "والطلب إذا تأملت نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وقولنا لا يستدعي أن يمكن أعمّ من قولنا يستدعي أن لا يمكن، ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول"[xxxiii] ، ثم يشرع في تحديد هذين النوعين من الطلب، فيقول: "أما النوع الأول من الطلب: التمني، أو ما ترى كيف تقول ليت زيدا جاءني فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه، أو كيف تقول ليت الشباب يعود فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنّه لا يعود، أو كيف تقول : ليت زيدا يأتيني، أو ليتك تحدثني فتطلب إتيان زيد ... وأما الاستفهام والأمر والنهي والنداء، فمن النوع الثاني : والاستفهام لطلب حصول في الذهن، والمطلوب حصوله في الذهن إما أن يكون حكما بشيء على شيء أو لا يكون والأول هو التصديق ...) والثاني هو التصور ولا يمتنع انفكاكه من التصديق."[xxxiv]

أما الأمر والنهي والنداء، فيكون لطلب الحصول في الخارج، كأن تقول لشخص لا تقم بهذا الفعل، فإن المتكلم يطلب بكلامه النهي عن القيام بذلك الفعل في الخارج، والفرق بين الطلب في الاستفهام وبين الطلب في الأمر والنهي والنداء هو أنه في الاستفهام يطلب ما هو خارج ليحصل في الذهن: "فنقش الأول في الذهن تابع وفي الثاني متبوع."[xxxv]

يمكننا انطلاقا من العلاقة الواقع / التمثيل الذهني للمتكلم، أن نميز بين الأفعال التي تحقق الرغبة في أن واقعا خارجيا ممثل في ذهن المتكلم، بإمكانها أن تتحقق على مستوى العالم الخارجي، ويدخل ضمن مجموعة الاستفهام والتمني وبين أفعال الطلب والنداء التي تدخل ضمن المجموعة الثانية .

وقد وضعت شروط تساهم في تحقيق أفعال الكلام، فهناك أفعال كلامية شديدة الإلزام وأخرى أقل إلزاما أو غير ملزمة.

أما النوع الأول، فتتدخل في تحقيقها مؤسسات، وهي أفعال ترتبط غالبا بالزواج والطلاق والبيعة والبيع الشراء... وهي تدخل ضمن أفعال الممارسة (كما يدعوها "أوستين")، وقد أوضحنا ذلك سالفا في مثل الفقيه السيد سابق.

في حين أن النوع الثاني يشمل الأفعال التي تتوفر على شروط أقل إلزامية : ومفهوم الإلزامية يتناسب ومفهوم "أوستين" : القوة الكلامية **Illocutionnary force** وهي كثيرة جدا في الاستعمال اليومي للمتخاطبين، وتحقيقها يتوقف على بعض القواعد التأسيسية (بالمعنى الذي أطلقه "سيرل"على هذا المصطلح)، وخرقها سيؤدي إلى:

– الفشل في تحقيق الفعل.

– تحوّل الفعل المقصود إلى فعل آخر كأن يتحول الأمر إلى الرجاء...

ولا داعي لذكر كل القواعد لأنها كثيرة، ولكل فعل قواعده الخاصّة مع كونها تشترك في بعض النقاط المحورية، سنذكرها مع تطرقنا إلى القواعد المرتبطة بفعل الأمر، وهي على نمطين (نوعين):

- **قواعد لسانيّة**

– أن يكون الفعل تاما أي حاملا لخبر تام، مثل الفعل اقرأ الذي هو فعل غير تام لأنه تنقصه مكملة تتمم فائدته . وأحسن مثال على ذلك قصة نزول "سورة العلق".

– لا بد من أن تكون الصيغة المستعملة دالة على الأمر.

- **قواعد تداولية**

وهي ترتبط بوضعية المتخاطبين.

–أن يتوفر شرط الاستعلاء والسلطة:على الآمر أن يكون في مرتبة أعلى من مرتبة المأمور.

– أن يتوفر شرط القدرة: على الآمر أن يكون قادرا على إصدار الأمر.

– الإرادة: إرادة المتكلم في إصدار الأمر.

– الاقتناع أو القصد.

1-3- دراسة العرب للأفعال الكلامية غير المباشرة

لقد تنبه العرب القدامى إلى ظاهرة أفعال الكلام غير المباشرة واعتبروها فروعا لأصول، ويشكل ما أنجزوه من أبحاث تقدما لا مثيل له في الدراسات اللغوية والأسلوبية؛ وقد تفطن السكاكي إلى هذه الظاهرة وحاول تقعيدها عن طريق فهم الآليات التي تتحكم في تحقيق الفعل الكلامي غير المباشر، فيقول أحمد المتوكل: "وتمتاز اقتراحات السكاكي (في مفتاحه) عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأن تجاوز الملاحظة الصرف وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى "الصريح" بالمعنى المستلزم مقاميا، ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة، هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقعيد السكاكي... ورد مؤطرا داخل وصف لغوي شامل، يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية (أصوات وصرف ونحو ومعاني وبيان..."[xxxviii]

وعندما صنف أحمد المتوكل الكلام إلى خبر وإنشاء، فقد وضع لكل صنف منهما شروطا مقامية تتحكم في إنجازه، أي في إجرائه بمقتضى الحال، ويتفرع عن هذه الأنواع نفسها أغراض تتولد في حال إجراء الكلام على خلاف ما يقتضي المقام.

فبالنسبة للخبر، يمكن له إذا ما أجري الكلام على غير أصله أي على خلاف مقتضيات الحال، أن يخرج عن قصد إلى أغراض مختلفة كالتلويح والتجهيل وغيرهما.

أما بالنسبة للطلب (الإنشاء) فإن أنواعه الأصلية تخرج إذا أنجزت في مقامات تتنافى وشروط إجرائها على الأصل إلى أغراض فرعية تناسب هذه المقامات، كالإنكار والتوبيخ والزجر والتهديد...

أشرنا فيما سبق إلى أن السكاكي كان قد حصر معاني الطلب الأصلية في خمسة معان: الاستفهام والنداء والتمني والأمر والنهي، وقد وضع لكل هذه المعاني قواعد (شروطا) تحدده وتضبط أجزاءه على أصله، أي إنجازه في المناسب من المقامات.[xxxix] وبمقدورنا أن نشرح الآليات التي تتولد بها المعاني الفرعية، ويمكن تلخيصها في الآتي:

1 – تخرج معاني الطلب الأصلية الخمسة، حين يمتنع مقاميا إجراؤها على الأصل إلى معاني أخرى كالإنكار والتوبيخ والزجر والتهديد وغيرها...

2 – ويحصل في حال عدم المطابقة المقامية أن يتم الانتقال من معنى إلى معنى داخل معاني الطلب الأصلية نفسها، إذ يمكن أن يتولد مقاميا عن الاستفهام التمني وعن التمني الاستفهام مثلا.

3 – فأما عملية الانتقال ذاتها فإنها تتم حسب السكاكي بالطريقة الآتية:

4– وفي حالة إجراء معاني الطلب الخمسة على أصلها، أي في مقامات مطابقة لشروط إجرائها على الأصل، يتعذر الانتقال وتحمل الجملة المعنى الذي تدل عليه صيغتها بدون زيادة.

4– وفي حالة إجراء المعاني الخمسة غير مطابقة لشروط إجرائها على الأصل يحصل الانتقال ويتم في مرحلتين اثنتين متلازمتين:

***المرحلة الأولى:** يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط إجراء المعنى الأصلي، فيمتنع إجراؤه.

***المرحلة الثانية:**ويتولد عن خرق شرط المعنى الأصلي، امتناع معنى آخر يناسب المقام، ويقول السكاكي: "إذا قلت "هل لي من شفيع" في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله وولد بقرائن الأحوال معنى التمني"، فيقول أيضا: "كما إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: أتفعل هذا، امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله وتوجه إلى ما لا تعلم..."[xl] فيتولد عن ذلك الإنكار والزجر.

التعليق على اقتراحات السكاكي

سنعمل على إيراد بعض الملاحظات، معتمدين في ذلك على ما ذهب إليه المتوكل في أن اقتراحات السكاكي (تمتاز بالدقة لأن الشروط المؤدي خرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر شروط تهمُّ فصيلة معينة من الجمل وهي الجمل الطلبية، بل تهم كل معنى يعنيه من معاني الطلب الخمسة وهي على درجة من الدقة لا نجدها فيما نظن في اقتراحات جرايس **Grice** التي ركز فيها، رغم ما تطمح إليه من عموم، على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية، والتي لا تصلح بالتالي إلا لوصف الاستلزام الناتج عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري"...وتمتاز بقدرة معينة على التنبؤ من حيث أنها تمكن انطلاقا من ربط الخرق بامتناع إجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام أي بحصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي إلى معنى آخر مناسب للمقام.[xli]

وهذا لا يمنعها من إصابتها ببعض النقص المتمثل في أنه لا يمكننا أن نعمم هذه الاقتراحات على جميع أفعال الكلام غير المباشرة، وينطلق المتوكل في ذلك مما توصلت إليه الدراسات عند بعض التداوليين أمثال سيرل وجرايس وجوردن و"لاكوف وبالتالي نجده يقترح:

1-أن يعاد النظر في شروط إجراء المعاني على الأصل، خبرية كانت أم طلبية، بإضافة شروط أخرى إلى ما يقترحه السكاكي بالنسبة لبعض المعاني (معاني الطلب على الخصوص).

2- وضع شروط لإجراء بعض المعاني التي لم يدقق السكاكي في قواعد إجرائها (كالزجر والوعيد والتهديد والاستبطاء وغيرها) حتى يتسنى ضبط عملية الانتقال من معنى لآخر بضبط الشرط المنتقل منه إلى الشرط المنتقل إليه.

3- أن تمحص كفاية هذه التعميمات في وصف الظاهرة لا باعتبارها ظاهرة من ظواهر اللغة العربية فحسب، بل باعتبارها ظاهرة كلية.

4 - أن يوازن بينها وبين التعميمات الحديثة.

هاتان النقطتان تشكلان اقتراحات المتوكل في هذه الظاهرة.

خاتمة

يشكل هذا العرض رصدا لأبرز المحاولات التي سعى أصحابها من خلالها إلى تصنيف أفعال الكلام التي تشكل إحدى المكونات الأساسية للملكة التبليغية التي تعد ضرورية في تعليم اللغة؛ و قد أقر هؤلاء بأن اللغة، باعتبار بعدها التفاعلي، هي أفعال كلامية تنجز وفق معطيات السياق، فجل ما يتلفظ به الإنسان من كلام يتحول إلى أفعال ذات امتداد اجتماعي، وتعتبر في الوقت نفسه حمل للمخاطب على القيام أو التلفظ بفعل كلامي معين **faire dire et/ou faire faire**.

يعتبر عمل أوستين منذ بدايته عملا تصنيفيا إذا نظرنا إليه من زاوية تعدد المفاهيم التي شكلت نظريته، فقد ميز في البداية بين الفعل التقريري والفعل الإنجازي، ثم يتخلى بعدها عن الأقوال التقريرية ويعتبر اللغة إنجازات ليس إلا، ثم يميز في صلب الفعل الإنجازي بين الفعل اللغوي والفعل الكلامي والفعل التأثيري، ويميز ضمن أفعال الكلام بين الأفعال الأولية والأفعال الثانوية، وطور سيرل هذا المفهوم تحت تسمية أفعال الكلام غير المباشرة.

أما نظرة اللغويين والبلاغيين وعلماء الأصول وعلماء الكلام العرب إلى هذه الظاهرة، فتتميز هي أيضا بالشمولية بإدراكهم هم أيضا للبعد التبادلي و التفاعلي للغة، حيث وقفوا على مفاهيم تعكس بوضوح هذا البعد وهي على سبيل المثال مفهوم الإفادة ومفهوم *الاستحسان* ومفهوم *جريان الكلام على مقتضى الحال*، وجاءت بعض تصنيفاتهم دقيقة، سبق أن أشرنا إلى ذلك من قبل، بسبب اعتمادهم على معايير تستند إلى الماهية التفاعلية والتبادلية للخطاب، وهو ما ألفناه عند السكاكي وابن قتيبة وغيرهما، إضافة إلى جهود علماء الأصول والفقه وعلماء الكلام.

القسم الثاني: الحد الأدنى للغة العربية

هذا كله تم انجازه في المرحلة الأولى من بحثنا؛ أما في المرحلة الثانية فقد قمنا بانتقاء المدونة التي يتم الاعتماد عليها للوصول إلى وضع التصنيف الدي ننطلق منه لوضع الحد الأدنى للغة العربية.

وحصرنا مدونتنا، مبدئيا، في عدد من الصحف الوطنية، أسبوعية ويومية، منها: الشروق اليومي واليوم والخبر والخبر الأسبوعي والشروق الأسبوعي. وهذه الصحف تدخل ضمن نوعين صحفيين مهيمنين : صحافة الرأي وصحافة الأخبار؛ وعليه، رأينا أن كل نوع يمكن أن يضم أنواعا معينة من الأفعال الكلامية، إذ يندرج تحت صحافة الأخبار أو الأنواع الصحفية، الإخبارية أفعال كلامية تشير إلى الإخبار والإعلام والإعلان والوصف والتأكيد والتوجيه والتفسير والتقديم والتمثيل والرشاد والشرح والسرد والعرض والتوضيح والدعوة والتعريف، فمن بين هذا النوع الصحفي على سبيل المثال، الخبر المقتضب والمقال الإخباري والتركيب والتقرير المختصر، أما النوع الصحفي الثاني فهو صحافة الرأي الذي تكمن وظيفته في التربية والأدلجة وإلهام الرأي العام وتنويره، ومن الأفعال الكلامية التي يمكن أن تندرج ضمن هذا النوع: التعليق والتأويل والإقناع والحجاج والتعليل والرد والردع والدحض والبرهان والفحص والتعبير عن إحساس والدفاع عن فكرة وحمل الآخر على فعل شيء والأمر والنهي والتبرير.

ومن فئة المقالات التي تندرج ضمن هذا النوع: التعليق الصحفي والمقال النقدي والعمود الصحفي والبورتري والتعليق الحر.

نشير إلى أنه يمكن لمقالات تدخل ضمن الأنواع الإخبارية، في أنواع مقالات الرأي، نظرا لعدم استقرار هذه الأنواع الصحفية ذاتها.

هناك أنواع من المقالات الصحفية يتعذر تصنيفها ضمن النوعين السابقين وهي، "الصدى" وهو خبر صغير ذات صبغة فكاهية ولا يرتبط بالضرورة بعالم الأحداث، وبريد القراء.

هناك، في الأخير،نوع يدعى الأنواع النبيلة وهي أنواع تستوجب المنهجية والصرامة والموضوعية مثل: التحقيق أو التحري الصحفي والروبرتاج والاستجواب.

بعد دراستنا للمدونة، حاولنا الاعتماد على النقاط التالية للشروع في عملية التصنيف:

- الاعتماد على مفهومي المباشرة وغير المباشرة كمفهومين طغت الأفعال الكلامية التي خضعت لهذين النمطين الكلاميين، إذ لاحظنا أنه غالبا ما يلجأ الصحافي إليهما في كتابته سواء أتعلق الأمر بالإخبار أو بالتعليق.
- كثرة الأفعال الدالة على الوصف والإخبار والإعلان والإعلام، من جهة، والدالة على الحجاج والتعليق، من جهة أخرى.
- حاولنا أن نبين كيف يقع التأثير على القارئ باعتبار أن الغاية من التلفظ بالأفعال الكلامية هي الوصول إلى التأثير على الغير، وبناء على ذلك وصول الصحافي إلى التأثير في قارئ الجريدة.

وتتشكل المدونة اليوميات والأسبوعيات الآتية:

1. جريدة اليوم. العدد 1162 التاريخ 2002/11/20.
2. جريدة اليوم. العدد 1212 التاريخ 2003/01/23.
3. جريدة اليوم. العدد 1217 التاريخ 2003/01/27.
4. جريدة اليوم. العدد 1232 التاريخ 2003/02/17.
5. جريدة اليوم. العدد 1215 التاريخ 2003/01/25.
6. جريدة اليوم. العدد 1213 التاريخ 2003/01/22.
7. جريدة الشروق الأسبوعي. العدد 541 التاريخ 20-2003/01/26
8. جريدة الشروق الأسبوعي. العدد 549 التاريخ 17-2003/03/23
9. جريدة الشروق اليومي. العدد714 التاريخ 2003/04/17.
10. جريدة الشروق اليومي. العدد746 التاريخ 2003/04/15.
11. جريدة الخبر اليومي. العدد 3985 التاريخ 2003/01/14.
12. جريدة الخبر اليومي. العدد 3727 التاريخ 2003/03/15.

13. جريدة الخبر الأسبوعي. العدد 251 التاريخ من 20.26/09/2004.
14. جريدة الخبر الأسبوعي. العدد 219 التاريخ من 10.16/05/2004.
15. جريدة الفجر. العدد 723 التاريخ 2003/02/24.
16. جريدة النور الأسبوعية. العدد 108 التاريخ من 12 إلى 2003/19.

التصنيف

وقام التصنيف على الأسلوب الآتي:

قسمنا الكلام في مرحلة أولى إلى نمطين قوليين: الأفعال التقريرية الواصفة والأفعال الإنشائية الإنجازية.

وفي مرحلة ثانية، قمنا بتقسيم هذا النمط الأخير من الأقوال إلى أفعال كلامية مباشرة وأخرى غير مباشرة؛ وقسمنا الأفعال الإنجازية إلى أفعال دالة على الإثبات وأخرى استفهامية وأخرى دالة على الأمر وأفعال إخبارية، ومنها الدالة على الحكم وعلى العرض.

1. الأقوال التقريرية

يطلق عليها عند العرب تسمية الأساليب الخبرية، وهي أقوال تحتمل الصدق أو الكذب، فهي صادقة إن طابقت نسبة الكلام فيها الواقع، وتكون كاذبة إن لم تطابق نسبة الكلام فيها الواقع، وهذا شأن كل قول علمي، أو كل قضية ترمي إلى الإخبار عن الأحداث والظواهر المختلفة والمتعددة.

نجد في الخطاب الصحفي عدة أقوال(ملفوظات) تقريرية أو وصفية مثل:

- وكان ذلك موقفا شهما .....
- تتمثل في .....
- وصفت .....
- لسنا مع صدام ولا نريد أن نثير ملف صدام.....
- أعرب الشاعر الأوزبيكي " عسكر محكم ".....
- لم أفكر فقط بل تمنيت ذلك.....
- أقدم صبيحة أمس الأحد سكان .....
- ذكرت" نشرة" ميدل أسيس ايكونيوسيك.....
- أحصت مصادر من الأمن الوطني بالشراقة.....

- أجمع المشاركون في الفوروم الثقافي.....
- شهد حي باب الوادي.....
- سمعنا.....
- وكان ذلك موقفا شهما.....
- قررت.....
- اعتبرت.....
- قدم إشارات.....
- اعتبر.....
- تعترف السلطات العمومية.....
- ويجمع صباح اليوم حوالي 1700 طالب.....
- علمت الفجر من مصادر متطابقة.....

وما نلاحظه بالنسبة لهذه الأقوال التقريرية أو الوصفية هو أنها أقوال صادقة، إذ يرصدها المتكلم كما هي في الواقع.

2. الأقوال الإنجازية

أقوال لا تصف ولا تخبر، ولا تخضع لمعيار الصدق والكذب، إلا أن ميزتها الأساسية أن التلفظ بها يساوي تحقيق فعل في الواقع، وقد صنفها سيرل إلى أفعال كلامية مباشرة وأفعال كلامية غير مباشرة.

2-1- الأفعال الكلامية المباشرة

أقوال تدل صيغتها على ما تدل عليه هذه الأقوال، فالصيغة تساوي المحتوى، ومن الأمثلة على ذلك في الخطاب الصحفي لدينا:

- الأقوال الدالة على الإثبات

يتميز الفعل الذي يتحقق بالتلفظ بها بكونه ثلاثي الأبعاد، فالمتكلم يحمل المتلقي على الاهتمام بما يقول، وهدفه هو جعل محتوى الحدث فعالا، وهذه الأقوال تفيد عدة أغراض مثل:

- التوكيد: - وقد رأينا.....
- فعلا نحن.....
- نعم.....
- أكد.....

- أكد مصدر مقرب من المكتب.....
- أكد السيد بن غانم الترئيس المدير العام.....
- وأكد ذات المصدر بأن هذه اللجنة.....
- وفعلا نحن جبناء.....
- نعم سينتصر الإسلام.....
- وقد يرى السيد ميهوبي.....
- وقد حاول السيد أمين الزاوي.....
- تؤكد العديد من الدراسات.....
- وقد فصل المجلس الدستوري في القانون.....
- يجب أن لا ننسى أن أقلية فقط.....
- وقد أعطى مدير الديوان الوطني.....
- وأكد الأستاذ نصر الدين بغدادي.....
- وأكد سكان القريتين.....
- أكدت مصادر اليوم .....

- التصريح: - صرح.....
- الوصف: - وصفت.....
- تتمثل في.....

وأغراض أخرى كالتبرير والرأي والإيضاح والتعليل والحرص والتحقيق والكشف...)، وهي قليلة الورود، وبالتالي نعتبرها ثانوية بمقارنتها مع الوصف والتوكيد والتصريح.

- الأقوال الدالة على الاستفهام

تجبر هذه الأقوال على وجوب الرد، وهذا النوع متوفر في الخطاب الصحفي، مثل:

- فهل يمكن.....

وقد تدل أيضا على الحالة النفسية للفاعل كأن يعبر عن اندهاشه اتجاه وضع معين:

- هل يعقل.....
- ما هو موقفكم في التجمع الوطني الديمقراطي من العدوان الأمريكي على العراق؟

- وما هو تقديرك أنت؟
- هل تلقيت ردا من عبان على رسالتك؟
- ما هو موقفكم في التجمع الوطني الديمقراطي من العدوان الأمريكي على العراق؟
- هل أنت ممن يعتقدون أن الأرضية الصادرة عن مؤتمر الصومام تشكل.....
- كيف كانت قصة محاولة اغتيالك؟
- هل تلقيت ردا من عبان على رسالتك؟
- من كلفهم بالعملية؟
- لماذا اجل وزير التجارة لقاءه مع الصحافة؟

● الأقوال الدالة على الأمر

تفرض هذه الأقوال مسبقا قيام علاقة تراتبية بين المتكلمين، حيث يمكن لأحدهم أن يخبر الآخر على تبني هذا السلوك أو ذاك، أو القيام بهذا العمل أو ذاك، وهذا شأن المتكلم في الخطاب الصحفي، مثل:

- دعنا.....
- اشتر لي فستانا.....
- اجلس مكانك.....
- أمرت المديرية جميع أعوانها.....
- أمر المجلس الدستوري في بيان له.....

ملاحظة

ما نلاحظه بالنسبة لهذه الأقوال (الإثبات والاستفهام والأمر...) أنها تتميز بكونها أفعالا إنشائية، فقد استطعنا ضبطها من خلال الصيغ النحوية للأقوال التي تعبر عنها، وهي تتمثل في: الصيغة الدالة على الحاضر، وتدل على الإثبات، وصيغة الاستفهام، والصيغة الدالة على الأمر.

ونجد أفعالا كلامية مباشرة بحسب المعنى، أي صنفناها انطلاقا من المعنى الذي تحمله الأفعال التي يستعملها المتكلم في ملفوظاته أو في أقواله، ويمكن حصرها فيما يلي:

- الأفعال الدالة على الإخبار

تكمن وظيفتها في نقل المخاطب إلى وضع معرفي جديد، وتدل عليها الأفعال القائمة على الإخبار، ومن الأمثلة على ذلك لدينا:

- وكشف.....
- سجل.....
- ذكر.....
- أوضح.....
- توقع أن .....
- حققت.....
- تناول بالذكر.....
- قدم عرضا.....

فكل هذه الأفعال سواء في صيغة الماضي أو الحاضر هي أفعال دالة على الإخبار.

- الأفعال الدالة على الحكم

هي الأفعال التي تبث في بعض القضايا، بناء على سلطة أخلاقية، لدينا على سبيل المثال:

- راجيا منكم.....
- أتشرف.....
- يشرفني .....
- يشرفني أن أتقدم إلى جنابكم....
- أعتذر عن.....
- أشاد.....

ففي هذه الملفوظات تتجلى السلطة الأخلاقية للمتكلم، فهو يأمر بأشياء لكن باحترام وتقدير للمتلقي.

- أفعال العرض

هي أفعال تدخل في علاقة ما يقوله المتكلم عنه الحديث عن طريق الحجاج، أي يستعملها لإقناع المتلقي بالأفكار التي يعرضها. ولقد تم حصر هذا النوع من الأفعال في: الإثبات، التأكيد، النفي، التعريف، التأويل، الشرح، التوضيح، النداء، النهي.....

ونجد بعضا من هذه الأفعال في الخطاب الصحفي لكن بنسب متفاوتة فمنها ما يلي :

- الإثبات

و هو الأكثر ورودا في الخطاب الصحفي بمقارنته بالأفعال لأخرى، ومن الأمثلة على ذلك لدينا:

–توقع أن .....

–إذا كان ....(الشرط)

–فعلا نحن .....

–تتمثل في .....

–بررت .....

–رأى .....

–حققت .....

–حرص على.....

–قدم عرضا .....

- النهي..... لا تسعى .....
- النداء..... يا أخي .....
- التأكيد

لدينا مثلا : – و قد رأينا .....

– فعلا نحن .....

– نعم .....

– أكد .....

- النفي: مثل : لا نستغرب .....

–نفى مصدر أمني كويتي.....

–لم ينتظر العجل إلى أن أجهز عليه ....

–لم يعد الأستراليون.....

–وقد نفى المتهم.....

–لم يعبر كثيرا محمد روراوة.....

–لا تسع.....

- أفعال الوعد: وغايتها إلزام المتكلم بالقيام بشيء، و من الأمثلة على ذلك لدينا:
- الوعد :
  - سنكون بالمرصاد .....
  - وعد .....
- التعهد
  - تتعهد .....
  - يلتزم .....
- الأفعال التعبيرية : أو كما يسميها البعض بالأفعال الاجتماعية، وتتمثل في التعبير عن حالة نفسية مثل : الاعتذار السرور، التمنى، (شفاهيا أو بالمراسلة أو كتابيا)، ومن الأمثلة على ذلك لدينا.
- التهنئة : - يتقدم بتهاني .....
- السرور : - أشاد .....
  - استقبل .....
- التعزية : - يقدم أحرّ التعازي .....
  - يعبرون عن بالغ حزنهم لوفاة .....
  - يعبرون عن بالغ حزنهم لوفاة.....
- التمني : - أتمنى .....
  - أتمنى أن الموت على ضريح.....
- الاعتذار : - أعتذر عن .....
- التحذير : - حذر .....
  - اِحذر.....
  - انتبِه.....
- التهديد : - فإن هؤلاء المحتجين هددوا.....
- التدشين : - قام بتدشين .....
- القسم : - لعمري .....
- السخرية : - لكن وزراء آخر الزمان .....

و يمكنا إضافة الأقوال التالية التي تدخل في إطار الإعلانات و هي ثلاثة أنواع:

- الإخبار : – سمعناه يقول.....
  – أقدم .....
  – نصبت .....
  – زعم .....
- الإعلان:
  – و أعلنت.....
  – بلاغ .....
  – أعلن أمس خمسة نقابيين.....
  – أعلنت مصادر عسكرية أمريكية.....
  – أعلن رئيس النادي الأفريقي.....
  – أفادت مصادر.....
  – تعلن.....
- الإعلام : – تعلم مصادر.....

2-2 الأفعال الكلامية غير المباشرة

يعدّ سيرل من الأوائل الذين تناولوا بالدراسة تلك الأقوال التي لا تدل صيغتها على ما يدل عليه ظاهرها. ولقد لاحظ أن التأويل الكافي لجمل اللغات الطبيعية يصبح متعذرا إلى اكتفينا بما تحتويه الصيغة من معلومات، وأبرز مثال على ذلك المثال المشهور: "هل يمكنك أن تناولني الملح؟"، التي ظاهرها استفهام، ولكن دلالتها لا تشير البتة إلى الاستفهام إنما تشير إلى الطلب.

ونجد هذا النوع من الأفعال الكلامية في الخطاب الصحفي متجليا فيها يسمى بالاستفهام البلاغي أو كما يسميها " عبد المجيد على بوعشة" ، إذا يكون الاستفهام La fausse question أو La question Rhétoriqueفي الكلام إما حقيقيا، يتوخى صاحبه معرفة ما يجهله، أو مجازيا يكون المقصود به معنى من المعاني التالية: الإنكار، التقرير، الأمر، النفي، الاختبار، التعجب، التمني، التشويق، التسوية، التحسر... الخ. أما الاستفهام البلاغي، فهو الاستفهام الذي لا يسأل فيه صاحبه من أجل استشارة الجواب أي غير من إلى الاستفهام اللغوي الذي يعطي المعنى العام لهذه

الكلمة. فالاستفهام البلاغي هو الذي يكون لأغراض أخرى غير غرض استشارة الجواب. ومن الأمثلة التي وجدناها في الخطاب الصحفي لدينا :

–ماذا فعلنا .....(استفهام غرضه التحسر)

–ماذا قدمنا .....(استفهام غرضه الإنكار)

–و قد رأينا كيف .....(ظاهره استفهام وباطنه عتاب ولوم)

–إن لم تطلق .....(صيغة شرط غرضه التوعد والتهديد)

–ألا تظن ..... (استفهام غرضه النصح)

–كن هادئا ..... (أمر لغرض النصح)

–لا تحاول الابتعاد عن طبيعتك الجيدة..... (نهي غرضه النصح)

–لن أتراجع عن تعيين مدير..... (جزم غرضه التوكيد والاصرار)

–لا كرامة لفرد دون كرامة الجميع .....(نفي غرضه الإثبات)

–كم فكر الواحد أن يكون مصيره الجنة..... (استفهام غرضه التمني)

–لا تظن أن .....(استفهام غرضه النصح)

–لا أعتقد..... (نفي غرضه الرفض)

–من أعد الكلمة الترحيبية للوزير..... (استفهام غرضه الانكار)

تقييم أولي

بعد هذه المحاولة الأولى والتصنيفية للأفعال الكلامية، لا نزال إلى حد الآن نستكشف الطرق التي تساعدنا على وضع "الحد الأدنى للغة العربية"، فبعدما كشفنا عن مختلف النظريات التي تناولت بالدراسة ظاهرة الأفعال الكلامية، وهي نظرية أوستين وسيرل، وبعض المحاولات العربية القديمة(السكاكي وابن قتيبة وابن الكيسان...) والحديثة (الدكتور أحمد المتوكل) في تصنيف الأفعال اللغوية، وجدنا أنفسنا بعد ذلك عاجزين عن اقتراح حد أدنى للغة العربية يكون أكثر انسجاما مع احتياجات متعلمي اللغة العربية.

إضافة إلى ذلك فإن الحد الأدنى **Le niveau seuil** المُقترح للغة الفرنسية الذي وضعه مجموعة من اللسانيين والباحثين في مجال التعليميات مثل **M.Martins** و **D.Coste** و **Baltar** **the threshold level** الخاص بالأنجلوساكسون، لم يسلم ذاته من النقد من قبل الأوروبيون أنفسهم.

قررنا فيما بعد توسيع آفاقنا النظرية للكشف عن النظريات والأفكار الأخرى التي من شأنها أن تساعدنا على وضع الحد الأدنى الذي يتلاءم مع احتياجات المتعلمين للغة العربية.

كنا على وعي منذ البداية من أنه يصعب علينا الانطلاق مما فعله الفرنسيون أو الأنجلوساكسون في مجال صياغة الحد الأدنى لأننا ندرك أن احتياجاتنا من هذه الناحية تختلف كثيرا عن احتياجات الأوروبيين لاختلافنا عنهم من الناحية الجغرافية واللغوية والثقافية والاجتماعية، وأن الخلفية المعرفية والفلسفية التي ساعدت في صياغة نظرية الأفعال الكلامية تختلف كثيرا عن نظيرتها في النظريات العربية بسبب الاختلاف الثقافي والحضاري والديني.

ولاقتناعنا بإمكانية وجود نظرية عربية للأفعال الكلامية تختلف من حيث المنطلقات عن تلك التي وضعها أوستين وسيرل، وقد أشرنا في بحوث سابقة إلى معالم هذه النظرية مستندين في ذلك إلى أعمال الدكتور أحمد المتوكل والبلاغيين وعلماء الأصول والنحاة وعلماء الكلام... إضافة إلى اقتناعنا أيضا بأن النمط الأوستيني لم يعد يفسر تفسيرا كافيا للظاهرة الكلامية، وهو ما أثبته علماء اللغة التفاعليين **interactionnistes** أشهرهم ك.ك. أوركيوني، قررنا البحث في المجال الذي أثارته هذه الأخيرة و باحثون آخرون، آملين أن يوحي لنا ذلك ببعض القضايا التي ستنير لنا الطريق لوضع حد أدني للغة العربية يكون أكثر انسجاما ووضوحا وملائما لاحتياجات المتعلم للغة العربية

ملاحظات على الحد الأدنى للغة الفرنسية

من بين العيوب التي أُخذت على الحد الأدنى الذي وُضع لسد الاحتياجات اللغوية لمتعلمي اللغة الفرنسية، عدم وضوح الأسس النظرية المعتمدة لصياغة هذا المشروع، اللهم إلا بعض الإشارات إلى التوجه اللساني والفلسفي الذي حدد دعائمه الفيلسوف الانجليزي أوستين، وقد خلق ذلك مشكلة في تحديد وترتيب الأفعال الكلامية لأن محاولة أوستين ذاته في تصنيف الأفعال الكلامية لم يكن واضحا ولا منسجما، كما اتضح ذلك في كتابه: **How to do things with words** ، ولم يستطع طالبه سيرل، رغم صياغته هو أيضا لتصنيف أكثر دقة وانسجاما أن يعطي لنا نمطا يمكن اعتماده في الإحاطة بالأفعال الكلامية في مختلف الظروف والمقامات اللامتناهية.

وقد اعترف بذلك واضعو **Le niveau seuil** مؤكدين في الصفحة 89 منه أن بناءهم ذلك تم الاعتماد فيه على بعض بقايا هذه النظرية، لذلك لم يستقروا مثلا عن و ضع تراتبية لفعل الأمر، مما جعلهم يصنفون الأفعال التي تدخل ضمن هذه الزمرة في نوعين: **Ordre 1** و **Ordre 2**

إضافة إلى قضية تصنيف بعض الأفعال وتداخل هذه الأخيرة فيما بينها، هناك مسألة التنغيم التي أقصيت تماما من المشروع.[xlii]

زيادة على ذلك، فإن الرأي القائل، والذي بني عليه المشروع، بأن المتكلمون يشتركون في العديد من الاحتياجات اللغوية، لم يعد مؤسسا، فقد أثبتت بعض الدراسات التي أجريت على السياح والعمال المهاجرين أن احتياجاتهم اللغوية تكاد لا تلتقي تماما في عدد كبير من المواقف والسبب في ذلك يعود إلى أن الخوض في هذه المسألة لم ينتج عن تحريات سوسيولغوية واسعة ودقيقة، إنما كان الحدس، كما يقول الحلفاوي، هو الوسيلة المعتمدة في صياغة المشروع.

و حينما نعود إلى مسألة الأفعال الكلامية التي اعتمدها **Le niveau seuil** نقول إن هذه الأفعال لم تتعد النقطة التي وقف عليها أوستين و سيرل، أي ظواهر لغوية مجردة من مختلف المواقف والسياقات التي أنتجت فيها، مما جعل هذا المشروع يتجاوز العديد من الظواهر السوسيولغوية التي من الضرورة الإشارة إليها وإدراجها بالتالي ضمن قائمة الأفعال الكلامية التي يحتويها المشروع.

لنكون أكثر وضوحا، فإن "المقاصد التبليغية" التي احتواها هذا الأخير، لا تحيل المستعمل إلى اختلاف المقاصد في مخاطبة الغير، كأن تُخاطب امرأة بعبارات اللباقة، ثم تتلقى هذه المرأة هذه العبارات بالاستياء والغضب في حال صدورها من زميل مثلا.

زيادة على ذلك لم نجد أثرا "للقواعد الاجتماعية" في هذه المقاصد رغم أنه مهما كانت درجة استعمال المتكلم للغة من لباقة وحسن الاستعمال، فإنه إذا لم يحترم القواعد الاجتماعية في كلامه فسيكون قد فسخ "العقد" الذي يضمن تتمة العملية التبليغية؛ فقواعد الاستعمال تفرض على المتكلمين الالتزام بمجموعة من السلوكات الكلامية، فالمتكلم يجد صعوبة في ذلك وهو مع بني جنسه وذلك لظروف عديدة ومختلفة، فما بالك بالأجنبي أثناء استعماله للكلام.

الطبيعية التفاعلية للأفعال الكلامية

بعد عرضنا المختصر لبعض نقاط الضعف التي احتواها الحد الأدنى للغة الفرنسية، أردنا أن ننظر من زاوية أخرى إلى ظاهرة الأفعال الكلامية من شأنها أن تفتح لنا آفاقا جديدة تساعدنا على وضع حد أدنى للغة العربية يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الضرورية لمتعلم اللغة العربية، ويعتمد على مقترحات نظرية تكون أكثر صلابة وانسجاما وتأخذ بعين الاعتبار ما توصلت إليه الدراسات اللغوية من نتائج رائدة.

فقد ذهب محمد الحلفاوي في هذا المجال إلى أن مقاربة هذا الموضوع تستلزم أن تكون ذات طابع تفاعلي، تأخذ بالحسبان وسائل التعبير بدل القوائم التركيبية المعجمية، ومعنى ذلك، أن تناول الأفعال الكلامية يتوقف على الوظائف التفاعلية التي تؤديها هذه الأفعال ضمن الإطار العام للعملية التبليغية. وأحسن ما جسد هذا التوجه ك. ك. أوركيوني التي حددت الكلام . بمفهومه العام . على أنه ليس فقط تبادلا للمعلومات لكنه أيضا تحقيق لأفعال في الواقع وفق مجموعة من القواعد (بعضها كلية حسب هابرماس) من شأنها تغيير وضعية المتلقي و تنظيم منظومة معتقداته و/ أو وضعه السلوكي. وينجر عن ذلك أن فهم قول معين يعني التعريف بمحتواه الإخباري و توجهه التداولي أي قيمته وقوية الكلامية.

هذا الرأي الذي انفردت به أوركيوني يشير إلى أنه يتعين علينا أن نتناول الأفعال الكلامية باعتبارها ظواهر تفاعلية تساهم في المجال التفاعلي للعملية التبليغية. ونقصد بذلك أن دراسة الأفعال الكلامية في محيطها الطبيعي أثناء الاستعمال يؤكد لنا أنها تجعل أفراد المجتمع الواحد يتواصلون يوميا وباستمرار، وهو الأمر الذي يضمن لهم الانتماء إلى الجماعة ويحقق لهم التضامن والانسجام، ويضمن لهم أيضا إقصاء الأفراد الذين لا ينتمون إلى هذه الجماعة، فالمحادثة مثلا، وهي التي تشكل أحسن ما يجسد ما سبق قوله، فهي تسمح للصبي بأن يتعلم لغته وأن يعيش في مجتمعه ويتعلم قواعد الاندماج فيه، وتسمح للفرد من أن يثبت قيمته في الجماعة ويعطي لنفسه وللآخرين الصورة التي يرغب في أن يكون عليها.

اقتراح

وكنتيجة لما سبق قوله، نقترح في هذا المجال أن نوسع مدونتنا على الخطاب الشفوي والمسموع، بعدما انصب اهتمامنا في البداية على الخطاب المكتوب المحصور في بعض الجرائد اليومية والأسبوعية، لتشمل هذه المدونة على حصص تلفزيونية وإذاعية، وقد يمتد ذلك إلى الحوارات الجارية في مختلف الوضعيات الاجتماعية.

قائمة المراجع والمصادر العربية

– فرانسواز أرمينكو(1986)، ت: سعيد علوش ، المقاربة التداولية ، مركز الإنهاء القومي، الرباط، ماي.

– ابن الأثير أبو الفتح (د.ت): المثل لسائر، تحقيق أحمد العوفي وبدوي طبانة، القسم الأول، طبعة نهضة مصر.

– ابن خلدون، عبد الرحمن (1967): المقدمة، ط3، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت.

– السكّاكي، أبو بكر (د.ت): مفتاح العلوم ، دارالكتب العلمية.

– طالب الإبراهيمي، خولة، "عن التداولية"، محاضرة ألقتها بمعهد اللغة العربية جامعة الجزائر، ندوة الأستاذ، فيفري 1998.

– سابق، السيد(1985): فقه السنّة، ج3، ط7، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

– – المتوكّل أحمد(1981): اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي ، أعمال الندوة الثالثة في البحث اللساني والسيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

– هارون، عبد السلام (1981)، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط 3، مكتبة الخانجي القاهرة.

قائمة المراجع الأجنبية

-Austin J.L (1970), quand dire c'est faire, trad. G. Lane, (1ère édition 1962, How to do things with words, Oxford).

-DUBOIS et Al. (1994), Dictionnaire de linguistique et des sciences du langages, Librairie Larousse.

-Flahault F. (1978), La parole intermédiaire, Editions du Seuil, Paris.

-El Halfaoui Mohamed (1999), Problématique de la conception actualisée d'un niveau seuil arabe, thèse pour le doctorat es linguistique, université Lumière, Lyon 2.

-Hadj Salah A. (1979), Linguistique Arabe et Linguistique générale : Essai de méthodologie du "Ilm el Arabiyya", Thèse de doctorat d'état, T.2, Paris, Sorbonne.

-EL Moutaouakkil A.(1982), Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée Arabe, publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat.

-Orecchioni C.K. (1981), Enonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin . Paris.

-Récanati F. (1979), La transparence et l'énonciation, Editions du Seuil

-Searle J.R. (1972), Les actes du langage, traduction fr. Paris, Herman (1ere éd. 1969), speech acts, Cambridge, Cambridge university press).

-Searle J.L (1979), Sens et expression, Trad. Joëlle PROUST, Edition de Minuit, Paris.

[i] Mohamed El Halfaoui (1999) : Problématique de la conception actualisée d'un niveau seuil arabe, thèse pour le doctorat es linguistique, université Lumière, Lyon 2, p52.

[ii]– السيد سابق، فقه السنّة، جـ 3، ط 7، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985، ص 47–49.

[iii] J.R. Searle (1972): les actes du langage, traduction française : Paris, Hermann (1ere éd. 1969, speech acts, Cambridge, Cambridge university press.), p52.

[4]- Dubois et Al. (1994) : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langages, Librairie Larousse, P375.

[v]– فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنهاء القومي، الرباط، ماي 1986، ص8.

[*]– من بينهم: أوستين وسيرل وستراوسن وجرايس...

[3-] C.K.Orecchioni, L'énonciation de la subjectivité dans le langage, 2[eme] édition, Paris , Armand Colin, 1980, P185.

[4]– فرانسواز أرمينكو، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[ix]– خولة طالب الإبراهيمي، المرجع السابق.

[x] - R.Eluérd, La pragmatique linguistique, Editions Fernand Nathan, 1985, P 79.

[xi] - C.K.Orécchioni(1980) : L'énonciation de la subjectivité dans le langage, 2eme édition, Paris Armand Colin, P185.

[xii] -C.K.Orécchioni (1981), Enonciation de la subjectivité dans le langage, ARMAND COLIN, Paris, P185.

[xiii] - F.Récanati (1979) : La transparence et l'énonciation, Editions du Seuil, Paris, P 96.

[xiv]– عبد السلام هارون (1981) : الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط 3، مكتبة الخانجي ،القاهرة، ص 13

[xv] - F.Récanati (1979) : OP.CIT, P100.

[xvi] - J.L.Austin: quand dire c'est faire, PP 153-166.

[xvii] - J.L.Searle (1979) : Sens et expression, Trad. Joëlle Proust, Edition de Minuit, Paris, P 49.

[xviii]- J.L.Searle, Op. Cit. p42

[xix]- ابن خلدون، المقدمة، ط 3، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1967، ص 1064.

[xx] - F.Flahault (1978) : La parole intermédiaire, Editions du Seuil, Paris, P39.

[xxi] -Ibid, P40.

[xxii] - J.L.Searle. Op.Cit, P71

[xxiii] - J.L.Searle, Op.Cit, p.p. 75-76.

[xxiv] - Ibid, P77.

* انظر في ذلك : مختلف الجهود التي بذلت من أجل "إعادة قراءة" التراث في ظلّ المعطيات الجديدة في مجال اللسانيات، ونذكر في هذا المجال جهود أحمد المتوكّل – وقد نعرض لبعض آرائه في هذا البحث – وعبد الرحمن الحاج صالح وخولة طالب الإبراهيمي والدكتور طه عبد الرحمن... ونشير إلى أنّه رغم النتائج التي توصّل إليها هؤلاء في هذا المجال فإنّنا نعتبرها قطرة في محيط التراث العربي الذي لا يزال يخفي علينا كنوزا لا تعدّ ولا تحصى .

** جاءت معالم هذه النظرية متفرقة في كتب البلاغة والتفسير والأصول، ومن بين الذين تخصّصوا في هذا المجال السكاكي في "المفتاح"، الزمخشري في "الكشّاف" و "أساس البلاغة" . والجرجاني في "دلائل الإعجاز" و "أسرار البلاغة" .

[xxv]– المقدّمة، ص 1604.

[xxvi]– أبو بكر السكّاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، (د.ت)، ص 70.

[xxvii]– المقدمة، ص 1065.

[xxviii]– نفسه ، والصفحة نفسها .

[xxix] - A.Hadj Salah (1979) : Linguistique Arabe et Linguistique générale : Essai de méthodologie du "Ilm el Arabiyya" , Thèse de doctorat d'état , T.2, P 504.

[xxx] - A.EL MOUTAOUAKKIL (1982) : Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée Arabe, publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat, P162.

[xxxi]– ابن الأثير (أبو الفتح) : المثل السائر، تحقيق أحمد العوفي وبدوي طبانة، القسم الأول، طبعة نهضة مصر، (د.ت)، ص 39.

xxxii– أشارت إليها خولة طالب الإبراهيمي في رسالة تقدمت بها لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة غرنوبل سنة 1991.

[xxxiii]– المفتاح، ص 311.

[xxxiv]– نفسه، الصفحة نفسها .

[xxxv]– المفتاح، ص 132 .

[xxxvi] - A.EL Moutaouakkil, Op. Cit, P178.

[xxxviii]– أ. المتوكّل اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، أعمال الندوة الثالثة في البحث اللساني والسيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ،1981، ص 21.

[xxxix]– المفتاح، ص 31 – 40.

[xl]– المفتاح، ص 132.

[xli]– أ. المتوكّل : اقتراحات ....، ص 27 .

xlii-M. EL Halfaoui (1998), Problématique de la conception actualisée d'un niveau seul arabe, 1 er volume, thèse de doctorat est linguistique université de lyon II, P 45.